



أسواق بلا حسيب ولا رقيب

استفحال اقتصاد الظل يدفع مصر إلى اعتماد أساليب ردة جديدة

173 مليار دولار حجم اقتصاد الظل والبيروقراطية والتشريعات المتضاربة عقبات رئيسية

واطلقت القاهرة مبادرة لتمويل المشروعات الصغيرة بقيمة 12.5 مليار دولار بغاثة تصل لنحو 5 في المئة لمساندة هذا القطاع الذي يتجاوز حجمة 85 في المئة من اقتصاد البلاد، وضم الشرائح التي تعمل تحت نطاقه للمنظومة الرسمية، إلا أنها لم تحفز الاقتصاد

الموازي للنجاب مع نداء الحكومة. ومع غلاء الأسعار في البلاد تجد منتجات مصانع الاقتصاد الموازي قبولا كبيرا في الأسواق، خاصة الأسواق الشعبية، بوصفها الأرخص، ويقبل عليها السواد الأعظم من المستهلكين للمنتجات الغذائية.

ويبقى المصريون وفقا لبحت الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نحو 37.1 بالمئة من إجمالي دخلهم على الطعام والشراب. وقال أيمن هدهود المستشار الاقتصادي لائتلاف جمعيات التكنة الاقتصادية، إن الأصل في المشكلات الاقتصادية لا ينظر إليها من جانب الحرام أو الحلال.

وأوضح لـ"العرب"، أن الحكومة تتحمل مسؤولية استمرار الاقتصاد الموازي، فإصحاب المشروعات التي تعمل فيه يعتبرون أن توفيق أوضاعهم يعرضهم لتحمل أعباء ومصروفات إضافية تقلل أرباحهم، بل ويعتبرون بوصولهم للاقتصاد الرسمي دخولا في منظومة البيروقراطية الحكومية.

وأشار إلى أن دار الإفتاء تحاول القيام بدورها الديني تجاه القطاع الاقتصادي للمعاملات التجارية من ناحية التوعية فقط، كما تخاطب الأفراد من أجل إحياء ضمائرهم فقط، ولكنها لن تصلح الأزمات والقضايا الاقتصادية.

ويكمن الحل العملي لمواجهة الاقتصاد الموازي في حوافز ملموسة لأصحاب هذه المشروعات، مثل منح إعفاءات ضريبية مستقبلية لحين توفيق أوضاعهم، وعدم محاسبتهم عن الفترات الماضية، فضلا عن شمولهم تحت مظلة تأمينية توفر لهم رعاية طبية وتأمينات اجتماعية تضمن لهم معاشات كريمة.

وقد تكون هذه الإجراءات حوافز عملية تشجع أصحاب المشروعات للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، بدلا من قيامه بدفع إتاوات مقابل غض الطرف عن نشاطه.

ويبقى هناك دور رئيسي على الحكومة في إنفاذ القانون وتطبيقه على الجميع، إلى جانب إصلاح منظومة الاستثمار والتي تكشف عوارها تقري مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. وكشف التقرير أن مؤشرات الاستثمار في مصر تحتاج إلى إصلاح هيكل، ففي مجال إنفاذ العقود، جاءت في المركز 160 ضمن القائمة التي تضم 190 دولة.

وزاد الأزمة مؤشر جودة الإجراءات القضائية، حيث منح التقرير القاهرة 5.5 من إجمالي 18 درجة، بجانب طول عدد أيام التقاضي وإنفاذ العقود وفق التقرير لتصل لنحو 1010 أيام.

دفع اتساع دائرة الاقتصاد الموازي الحكومة المصرية إلى البحث عن أساليب جديدة للردع عبر سلاح الفتاوى الشرعية من أجل ضم الاقتصاد الموازي الذي يعمل في الخفاء إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، بعد أن فشلت العديد من التشريعات والقوانين التي تم سنها في حفز القطاع الذي يقتررب حجمه من نصف القطاع الحقيقي للبلاد.

”ربا“، وفي ظل إغراءات بوعائد تفوق معدلات الفائدة بالبنوك بنسب تتجاوز الضعف.

ونجحت هذه الفئة في جمع أكثر من ملياري دولار من المصريين خلال الأربع سنوات الماضية بعد إيهامهم بخربة الإضرار في البنوك، وأهمية توظيف أموالهم مقابل عائد استثماري كبير جدا. وانتقد البنك الدولي صراحة أداء بعض الدول العربية في وضع الشفافية المالية، وقال إنها ليست جيدة، فيما كشف استطلاع أجرته المبادرة العالمية للشفافية المالية أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سجل أدائها عشرين درجة على مؤشر الميزانيات المفتوحة المكون من مئة درجة، وهي الحد الأدنى من حيث شفافية الميزانية والمساءلة.

وقال وليد جاب الله، خبير التشريعات الاقتصادية وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع، إنه لا يوجد تعارض بين الفتاوى بخصوص القضايا الاقتصادية وبين بوصلة التشريع القانونية، لأن فتاوى دار الإفتاء تأتي داعمه للقوانين التي تصدرها الدولة.

وليد جاب الله
فتاوى تحريم الاقتصاد الموازي هدفها إيجاد حل لمشكلة عميقة

أيمن هدهود
الحكومة تتحمل مسؤولية استمرار الاقتصاد الموازي

وأضاف لـ"العرب"، أنه على سبيل تحريم الإفتاء للاقتصاد الموازي، فإنها جاءت من أجل حضمهم على الانضمام للاقتصاد الرسمي، والعمل تحت رقابة الدولة بعد بمثابة التزام من صميم الدين.

هل تستطيع الفتاوى وحدها حل مشكلة الاقتصاد الخفي الذي يزداد حجمه يوما بعد يوم، مع توالي إصدار فتاوى اقتصادية من دار الإفتاء التابعة للدولة؟ يقول خبراء من الصعوبة تحقيق ذلك، لأنها تواجه بفتاوى من جانب شيوخ يطلون عمل هذه المصانع، بذريعة أنها مصدر رزق لشريحة كبيرة من الشباب عجزت الدولة عن توفير وظائف لهم.

وامام تضاف الفتاوى الاقتصادية يبحث الأفراد عن مصدر رزقهم، بغض النظر عن تحريم العمل أو تأسيس مصانع الاقتصاد الخفي.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - قالت دار الإفتاء المصرية أخيرا، إن إنشاء المصانع غير المرخصة أمر محرم شرعا، لما فيه من الأضرار والمخالفات، واعتبرت من يظن جواز تهربه من الضرائب مخطئا. وتكشف تلك الخطوة عن افتقار بوصلة التشريع القانوني، والتي فشلت في حفز الاقتصاد الخفي للانضمام إلى المنظومة الاقتصادية الرسمية للبلاد. ويصل حجم الاقتصاد الموازي تقريبا نحو 173 مليار دولار، على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر في الموازنة الحالية نحو 433 مليار دولار.

وتعمل مصانع الاقتصاد الموازي أو الغل بمعزل عن الرقابة، ولا تتحمل أعباء مباشرة، وتقوم بطرح منتجاتها في الأسواق بأسعار أقل من منتجات المصانع الرسمية، ما يهدد المنظومة الاقتصادية الرسمية، فضلا عن تهربه من الضرائب بشكل ينال من الإيرادات السيادية للموازنة العامة للدولة. وفي ظل ضبابية الأوضاع في الأسواق بات الاحتكام إلى الفتاوى يتطرق إلى أدق تفاصيل المعاملات التجارية، وهي الظاهرة الأخذ في الانتشار بدول أخرى.

وقد خفقت مفاهيم الشمول المالي بين تحريم التعامل مع المصارف وربة دخول البنوك لدى شريحة من السكان، ومحاولات العمل في الخفاء، وتوهجت عمليات توظيف الأموال بشكل غير شرعي، وامتد الأمر إلى اللجوء لغسيل الأموال.

وهدف شيوخ ثقافة الشمول المالي إلى تنفيذ كافة المعاملات المالية عبر البنوك من أجل ضم معاملات القطاعات الاقتصادية إلى المنظومة الرسمية، بالتالي وضع الاقتصاد الخفي تحت المظلة الرسمية.

ومن الأمور التي تزيد تضخم الاقتصاد الموازي في المنطقة استمرار تدفق فتاوى تحريم التعامل مع البنوك، الأمر الذي يزيد تشابه الأمور على الأفراد. وأفضى هذا التشابه لتوسع فجوة عدم الثقة بين الأفراد والبنوك والحكومات، وفتح الباب أمام البحث عن بدائل لاستثمار أموال الأفراد، إلا أن جميع هذه الوسائل تعمل في الخفاء، ما يفاقم المشكلة.

وتعزز هذه الحالة ظهور عمليات توظيف الأموال بشكل غير شرعي، مدفوعة برغبة الأفراد في تشغيل أموالهم بعيدا عن اعتقادهم أن فوائد المصارف

قانون موازنة تونسية يعكس الارتهان للمؤسسات المانحة

الجمود الضريبي يدفع إلى مضاعفة القروض لتمويل النفقات

اعتبر خبراء اقتصاد في تونس أن مشروع قانون الموازنة للعام المالي المقبل لن يخرج من سياق الارتهان للمؤسسات الأجنبية المانحة لمشككين في بند عدم الرفع في الرسوم الضريبية، حيث يطرح ذلك تساؤلات حول مصادر تمويل هذه الموازنة ما لم يكن عبر قروض جديدة لاسيما في ظل الركود الاقتصادي.

من أن "حجم العجز سيكون في حدود 8 مليارات دينار أي في حدود 7 في المئة من الناتج الداخلي الخام لسنة 2021".

وتابع بانها ستكون "موازنة بعجز كبير وحجم مخيف للمديونية". ولفت إلى أن "المديونية من الخارج ستكون أصعب في السنة القادمة بسبب نسب الفائدة العالية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيات الوباء". ويعتقد الجودي أن الحكومة التجأت إلى الحلول السهلة بتعويلها على سياسة المديونية والاقتراض، فيما لم يقع تنشيط الاقتصاد. واستغرب الخبير من تراجع الاستثمارات حيث لم يخصص القانون غير 1.5 مليار دينار فقط للاستثمار المباشر وهو رقم ضعيف.

وتقول الحكومة إن المشروع الجديد يخفف الضغوط الجبائية على المؤسسات والمواطنين، إلا أن خبراء اقتصاد اعتبروه مواصلة في نهج الحلول الترتيبية.

ويستند الخبراء في مقاربتهم إلى أن غياب الموارد لتعبئة الموازنة في ظل الركود الاقتصادي يطرح أسئلة حول مصادر التمويل التي ستعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها.

ويقول خبراء إن الدولة ما لم تفرض ضرائب فهي محالة ستضطر إلى الاقتراض مجددا لتغطية النفقات، ما يعني المزيد من ارتباك التوازنات المالية وتغذية العجز في الموازنة.

وقدر مشروع القانون موازنة الدولة بمبلغ 52.6 مليار دينار، أي بزيادة بنحو 4 في المئة، مسجلا بذلك عجزا بنسبة 14 في المئة، في حين لم يتضمن المشروع زيادة ضريبية ولا ضرائب جديدة. وقال الخبير الاقتصادي سبيع تمويل الجودي لـ"العرب"، إن "تمويل الموازنة سيتم عبر الجبائية دون زيادة جديدة، لكن بمديونية مرتفعة ستصل إلى 20 مليار دينار على كامل السنة".

وأضاف الجودي "سبيع تمويل جزء كبير من النفقات من موارد السوق المالية الداخلية عبر البية سندات الخزينة التي ستشربها البنوك وبيع السيولة من البنك المركزي الذي طالب بالمشاركة بعملية التمويل عبر شراؤه لسندات الخزينة لتوفير السيولة لأزمة التمويل".

وأوضح الخبير أن "قانون الموازنة قائم على المديونية بالأساس". محذرا

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - فتح مشروع قانون المالية لعام 2021 جدلا واسعا نظرا لارتفاع منسوب النفقات العامة الذي لا تقبله إبتاجية، الأمر الذي اعتبره خبراء بمثابة هروب من الاحتقان الاجتماعي عبر عدم فرض الضرائب وتخفيف الاستثمار في مسار القروض لتمويل النفقات.

حسين الديماسي
الاقتراض سيضاهف بنحو 20 في المئة مقارنة بالعام الجاري

مهز الجودي
مديونية أصعب يقل ارتفاع نسب الفائدة على القروض

من جهة أخرى يتساءل الخبراء عن كيفية توفير الحكومة لنفقاتها في الميزانية الجديدة بعد أن قامت بالترفيف فيها، وتعني الزيادة في النفقات بالضرورة الزيادة في الموارد. ويرى هؤلاء أن عدم التعويل على الضرائب يعني اللجوء إلى سياسة الاقتراض والرضوخ لمطالب المانحين الدوليين.

من جانبه يصف الخبير الاقتصادي حسين الديماسي قانون الموازنة الجديد بـ"المتناقض تماما". وتابع في تصريح لـ"العرب"، "من ناحية لا يعول القانون كثيرا على الموارد الذاتية للميزانية التي ستشهد تقلصا بسبب الوباء وهو ما سيؤثر على الموارد المتأتية من الأداء على الأرباح ومن ناحية أخرى فإن النفقات تتصاعد بشكل كبير وهذا يؤدي إلى انغماس خيالي وغير منطقي في الاقتراض وخاصة الاقتراض الخارجي".

ويتوقع الديماسي أن "يتضاعف الاقتراض الخارجي مقارنة بقانون المالية للعام الجاري بنسبة 20 في المئة



سيولة محدودة